القطاع غير الرسمي، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري

بلعربي عبد القادر* عبداللاوي محمد إبراهيم
belarbiabdelkader@yahoo.fr

الملخص:

ففي الجزائر وكما هو معلوم فتروع البطالة إلى التراجع ما هو إلا انعكاس لامتداد القطاع غير الرسمي خاصة من خلال مؤسساته الخفية وقدرتها الكبيرة على امتصاص البطالين داخل الأوساط الحضرية خاصة فهو يمتص أكثر من المليون و نصف المليون فرد، وكلما زاد القطاع غير الرسمي اتساعا كلما اكتسب مرونة على ما يمثله من خروج من ضيق البطالة إلى سعة العمل، من هنا تأتي دراستنا لتبيان الكيفية التي يصبح من خلالها هذا الأخير مكملا للقطاع غير الرسمي من حيث توفير مناصب الشغل...، فهل يمكن اعتماد هذا الأخير كأداة للحد من تفاقم البطالة؟ و هل ستكون مساهمة القطاع غير الرسمي فعلية حتى يدرج في النسيج الرسمي؟

الكلمات الدالة: *البطالة، القطاع غير الرسمي، المؤسسات اللارسمية...*

المقدمة:

تكاد تكون لا متناهية الدراسات المتعلقة بالاقتصاد التنموي والمنطلقة من ترسانة الأدبيات المهتمة بالقطاع غير الرسمي داخل اقتصاديات الدول النامية بإبراز صلته بالبطالة كتلك التي خاضها كل من ***هاريس***، ***شارم***، ***بونوة***، ***حمودة*** و ***ميزارت*** أو حتى ***شنايدر*** و ***مالوني*** و غيرهم سعيا منهم لتبيان الدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في مواجهة البطالة خاصة خلال فترة الأزمات. ولأن القطاع غير الرسمي يمتلك قدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع و بالأخص من حيث إسهامه في ضبط سوق العمل فغالبا ما تخلص نتائج الدراسات إلى المناداة بإدراجه في القطاع الرسمي. فالبطالة النوعية التي لا تزال تضرب بأطنابها في بلادنا، في وجود برامج و أجهزة لمواجهتها تجبرنا على طرح أكثر من تساؤل بشأن فعالية سياسات التشغيل وإلا فكيف يفسّر تواجد فئات عاطلة داخل المناطق الحضرية خاصة أمام عجز هذه الأخيرة على تداركها؟

فالرد يبدأ بالوقوف على دينامكية القطاع في توفير مناصب الشغل. بحيث أنه أصبح يكتظ مؤخرا بعمالة نوعية مؤهلة اعتبرته منفذ نجاة فتمسكت به، فهو يمتد في كل يوم وفي كل ساعة أمام تذبذب سوق العمل الرسمي، وكلما زاد امتدادا كلما أصبحت الدولة مجبرة على التكيّف معه وقبوله كحل استراتيجي على الأقل في ظل الظروف الراهنة، فيقول **هني** :"حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده". من أجل كلّ هذا وللإجابة على موضوع الدراسة وتأكيد أو نفي صحة الفرضية، قمنا بتحقيق ميداني حول طبيعة الممارسة داخل القطاع غير الرسمي لولاية تلمسان الحضرية (2010)، تحقيق مسّ عينة متكونة من 100 مؤسسة صغيرة الحجم بالتحري حول حجمها و نوعية عمالتها ونمطها التنظيمي وكخاصية أساسية التعرّف على درجة تعاملها مع القطاع الرسمي وقابلية الانصهار فيه...، إلى جانب التعرّف على طبيعة العمل، طرق توزيع المهام و تقاسم الوظائف ...منتهجين في ذلك تعريف شامل يجمع بين مختلف النشاطات غير الرسمية الشرعية المتهربة من مراقبة الدولة بشكل كلي أو جزئي بغض النظر عن طبيعة من يمارسها، بغيت التوصل إلى دراسة أكبر قدر من البيانات النوعية الخاصة بمختلف الفئات الناشطة في هذا القطاع.

* أستاذين بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة.

وصف المتغيرات و شرح البيانات الخاصة بممارسة العمل غير الرسمي عند المؤسسات

- *النشاط بالقطاع الرسمي:*

الشكل البياني رقم01: يشير إلى معالم الممارسة الرسمية

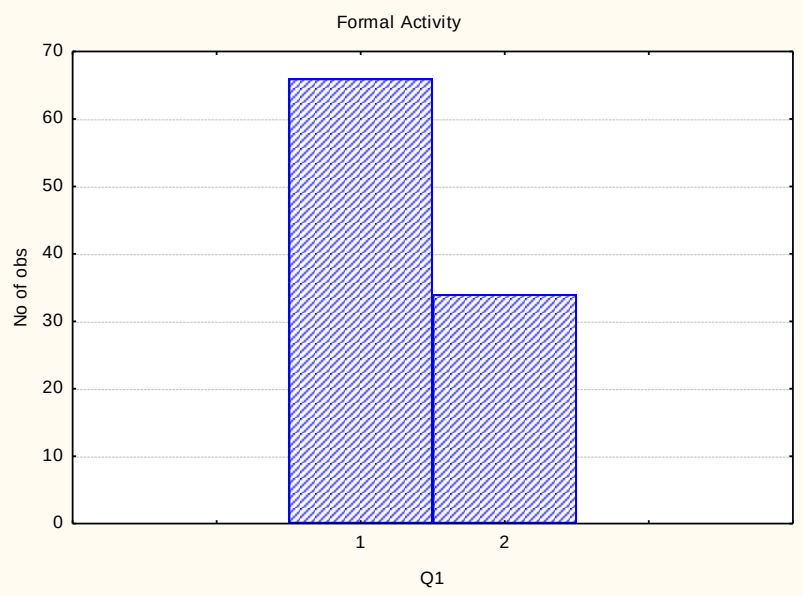

التفسير:

يبين الشكل البياني أن ضعف المشاهدات العاملة بالقطاع غير الرسمي قد سبق لها العمل بالقطاع الرسمي بنسبة 65% مما يدل على نزوع المؤسسات إلى الممارسات غير الرسمية، كما تجدر بنا الإشارة إلى الذكر بأن هذه المؤسسات تكون في غالبيتها قد استفادت سابقا من أجهزة مواجهة البطالة بحيث يبلغ عدد المؤسسات المستفيدة 45 مؤسسة.

- *مغادرة القطاع الرسمي:*

الجدول رقم01: يشير إلى أسباب الانسحاب من القطاع الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	8	8	7,921	7,92
2	4	12	3,960	11,88
4	7	19	6,931	18,81
5	5	24	4,950	23,76
12	2	26	1,980	25,74
14	4	30	3,960	29,70
15	7	37	6,931	36,63
24	1	38	0,990	37,62
25	4	42	3,960	41,58
45	12	54	11,881	53,47
124	2	56	1,980	55,45
125	2	58	1,980	57,43
135	1	59	0,990	58,42
145	11	70	10,891	69,31
156	1	71	0,990	70,30
234	1	72	0,990	71,29

235	2	74	1,980	73,27
345	4	78	3,960	77,23
456	1	79	0,990	78,22
1235	3	82	2,970	81,19
1245	8	90	7,921	89,11
1345	4	94	3,960	93,07
2345	2	96	1,980	95,05
12345	3	99	2,970	98,02
Missing	2	101	1,980	100,00

التفسير: تشير معطيات الجدول أن حوالي 8% من المؤسسات المستجوبة تفضل الممارسة غير الرسمية بسبب السهولة في الدخول إليه وتحقيق الربح بنسبة 7%، كما نستخلص أن ما نسبته 20% من المؤسسات التي اختارت نهج الممارسة اللارسمية كان بسبب العنصرين الأولين ليليها بعد ذلك الرغبة الملحّة في التملّص من الضرائب وتفادي تكاليف تأمين العمالة و يقدّر المعدل بنحو 12%، بالمقابل فان بيانات الجدول تبيّن بأن هناك 11% من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي اختارت هذا القطاع بسبب سهولة الدخول إليه، سهولة تحقيق الربح إلى جانب التملّص من بعض التكاليف المرهقة كالأعباء الضريبية.

- *طبيعته القطاع الرسمي و غير الرسمي:*

الشكل البياني رقم02: يشير إلى طبيعة القطاع الرسمي و غير الرسمي

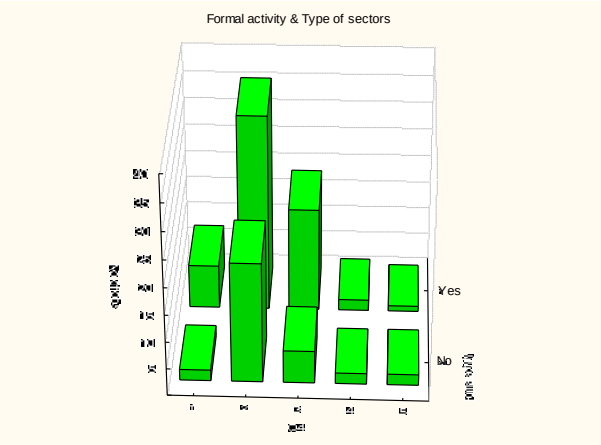

التفسير: يشير النموذج أعلاه أن المؤسسات التي تنشط بكلى القطاعين الرسمي و غير الرسمي تتجه نحو التجارة بالدرجة الأولى تم قطاع الخدمات بالدرجة الثانية، و هي مسألة بديهية يعود تفسير أسبابها إلى ضعف تكاليف إقامة تجارة و تقديم الخدمات أيضا إلى أهمية العوائد التي تذرفها الممارسة بهما. أما فيما يتعلّق بالبناء فنسبة الممارسة تبقى موزعة بالتكافؤ بين القطاع الرسمي و غير الرسمي.

مجال الممارسة بين القطاعين:

الشكل البياني رقم03: يشير إلى الاحتفاظ بنوعية النشاط من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي

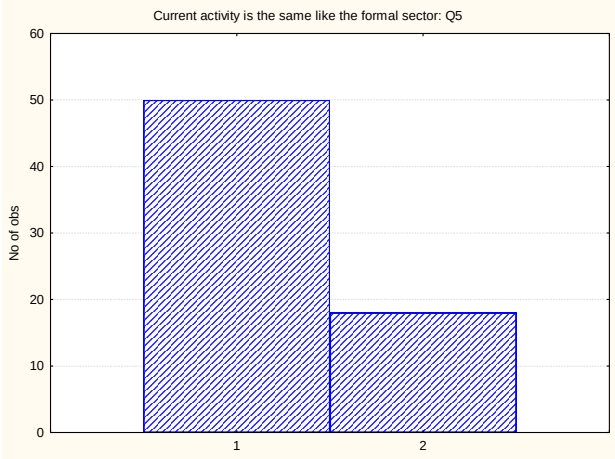

التفسير:

نستنتج من الشكل البياني أن نصف المؤسسات التي سبق لها العمل بالقطاع الرسمي والتي تحولت إلى القطاع غير الرسمي بقيت محتفظة بنفس طبيعة النشاط، و كأن القطاع الرسمي ما هو في حقيقته سوى امتداد للممارسات غير الرسمية، مما يدل على أن المؤسسات تتجه إلى الممارسات غير الرسمية فور استنفادها لامتيازات القطاع الرسمي، خاصة بعد نفاذ مدّة الامتياز التي تمنحها أجهزة مواجهة البطالة.

- *طبيعة الممارسة:*

الشكل البياني رقم04: يشير إلى طبيعة الممارسة

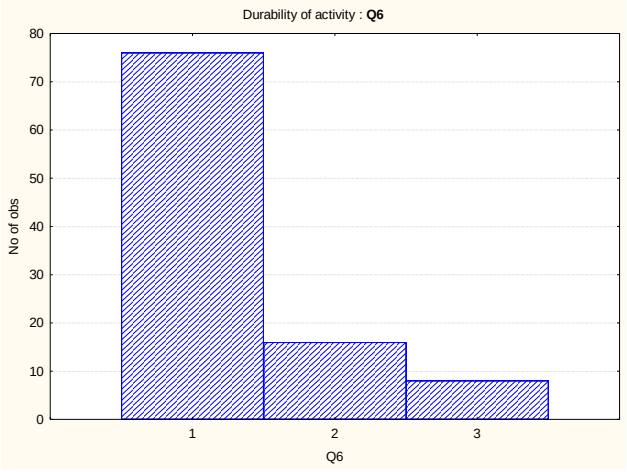

التفسير: أول ما يستنتج من النموذج البياني أن النشاط الممارس من قبل أغلب المؤسسات الموجودة في القطاع غير الرسمي هو نشاط دائم في أغلب الأوقات، هذا إلى جانب عدد ضئيل من المؤسسات التي تنشط بشكل مؤقت ومحدود.

- *مدّة الممارسة:*

الجدول رقم 02: يشير إلى مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative - Percent
1	7	7	7	7
2	44	51	44	51
3	21	72	21	72
4	28	100	28	100
Missing	0	100	0	100

التفسير: تبين من خلال الجدول أعلاه أن 44% من المؤسسات لديها أقدميه من حيث الممارسة في القطاع غير الرسمي، أقدميه تتراوح مدّة حياتها بين السنة والثلاثة سنوات، بينما 28% منها لديها فترة ممارسة تتعدى 6 سنوات، و هي إشارة واضحة إلى الأهمية التي يحتلها هدا القطاع خاصة من حيث ما يذرفه من عوائد مالية.

- *عوائد الممارسة:*

الجدول رقم03: يشير إلى عوائد القطاع غير الرسمي

	Percent	Cumulative - Percent
1	21	21
2	17	38
3	51	89
4	11	100
Missing	0	100

التفسير: إن الإحصائيات المستنبطة من الجدول رقم 03 تبين أن أكثر من نصف المؤسسات المستجوبة تعتبر مقدار ما تتحصل من عوائد من ممارستها في القطاع غير الرسمي مقبولة على العموم كفيلة بتغطية حاجيتها، أيضا أن 21% من هذه المؤسسات ترى أن العوائد تسمح بتغطية كل الحاجيات بشكل كلي.

- *عدد العاملين بالمؤسسة في القطاع غير الرسمي:*

الجدول رقم04: يشير إلى المؤسسة وعدد العاملين فيها

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative - Percent
1	13	13	13	13
2	87	100	87	100
Missing	0	100	0	100

الجدول رقم04- أ: يشير إلى المؤسسة وعمالها

	Count	Cumulative – Count
1	17	17
2	14	31
3	21	52
4	14	66
5	12	78
6	3	81
7	1	82
9	1	83
10	3	86
20	1	87

التفسير : تبين الجدول (04 و**04**-أ) أن 13% من أرباب المؤسسات يعتمدون على شخصهم أثناء مزاولة نشاطهم، في حين أن 87% من المؤسسات المستجوبة تشغل عمالة يبلغ عددها في المتوسط 6 عاملين، مما يشيد بمكانة القطاع غير الرسمي في امتصاص البطالة، و هو ما يؤكد فرضية الدراسة المطروحة في موضوعنا.

- *نوعية العمالة في القطاع غير الرسمي:*

الجدول رقم05: يشير إلى نوعية العمالة

نوعية العمالة				
	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative - Percent
Yes	77	77	77	77
No	10	87	10	87

التفسير:

فمن بين مجموع المؤسسات المستجوبة فان 11 مؤسسة فقط تعتبر عمالتها غير مؤهلة، أما باقي المؤسسات فترى أن عمالتها نوعية، مؤهلة، بما يوافق نسبة 77% ، الأمر الذي يحثنا على تأكيد صحّة ما قلناه أن البطالة في الجزائر هي نوعية، وبالتالي فان طبيعة العمالة التي يزخر بها القطاع غير الرسمي هي عمالة نوعية، مما يبرز دوره الكبير في توفير مناصب الشغل، خاصة خلال فترة الأزمات ومن تم تخفيف الضغط وضبط الاختلال لتصبح إمكانية إدراجه في النسيج الرسمي حتمية وأكيدة.

- *نوعية الأجر:*

الجدول رقم06: يشير إلى نوعية الأجر السائدة في القطاع غير الرسمي

طبيعة الأجر

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	1	1	1	1
2	16	17	16	17
3	26	43	26	43
4	27	70	27	70
5	8	78	8	78
6	1	79	1	79
23	2	81	2	81
24	1	82	1	82
25	1	83	1	83
34	2	85	2	85
45	2	87	2	87
124	1	88	1	88
234	1	89	1	89
245	1	90	1	90
Missing	10	100	10	100

التفسير:إن أغلبية الأجراء الناشطين بالقطاع غير الرسمي يحصلون على مداخل شهريا وأسبوعيا حسب طبيعة النظام المعمول في المؤسسة، وتبلغ النسب في ذالك 27% بالتساوي تقريبا وهو ما يوافق عملية تسليم الأجور بمختلف القطاعات الأخرى، بحيث أن عملية تسديد الأجور والمستحقات داخل النظام غير الرسمي مشابهة لتلك المعمول بها داخل القطاع الرسمي.

- *المساهمون في القطاع غير الرسمي:*

النموذج البياني رقم 05: يشير إلى مختلف المساهمين في القطاع غير الرسمي

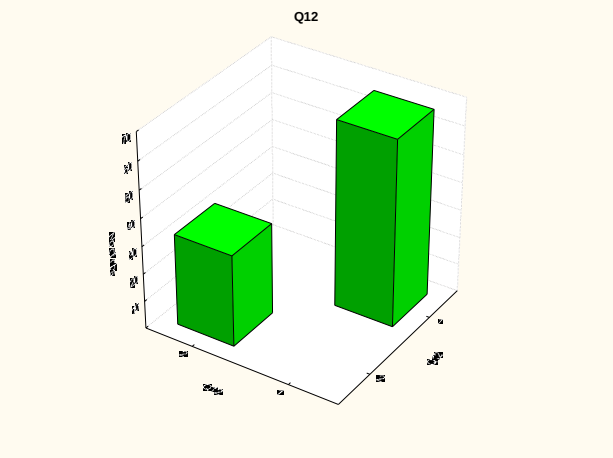

التفسير: فمن خصوصيات القطاع غير الرسمي أنه يعتمد على المؤسسات الصغيرة والجدّ صغيرة ذات الطابع الأسري كما تسمّيه الأغلبية الدّارسة لهذا الأخير، لذلك فمن المنطقي أن نستنتج من خلال دراستنا القياسية أن 65% من المؤسسات الناشطة فيه تعمل لحسابها الخاص في حين أن باقي المؤسسات تعمل بطرق أخرى سواء مع الشركاء أو وسطاء آخرون.

- *دوافع اختيار النشاط:*

الجدول رقم07: يشير إلى دوافع اختيار النشاط غير الرسمي

دوافع اختيار النشاط				
	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	6	6	6	6
2	5	11	5	11
3	4	15	4	15
4	10	25	10	25
5	6	31	6	31
6	2	33	2	33
12	2	35	2	35
13	2	37	2	37
14	2	39	2	39
15	3	42	3	42
24	2	44	2	44
35	2	46	2	46
45	19	65	19	65
46	1	66	1	66
56	3	69	3	69
135	1	70	1	70
145	15	85	15	85
245	2	87	2	87
345	3	90	3	90
356	1	91	1	91
456	3	94	3	94
1245	1	95	1	95
1345	1	96	1	96
1456	1	97	1	97
2456	1	98	1	98
3456	1	99	1	99
123456	1	100	1	100

التفسير: من بين النتائج المسجلة أن 10% من المؤسسات فضلت الممارسة اللارسمية لسهولة تحقيق الربح وهذا ما يوافق ما أشرنا إليه أنفا، أيضا أن 19% من تلجئ إلى هذا النوع من الممارسة بسبب السهولة في تحقيق الربح كذلك أيضا لأنه يمثل أحسن ما هو موجود في الميدان. من جهة أخرى فان 15% من المؤسسات الموجودة داخل حلقة الممارسة غير الرسمية تبرّر سبب تواجدها في هذا القطاع إلى ثلاثة عناصر: سهولة دخول الميدان؛ أحسن ما هو موجود؛ سهولة تحقيق الربح.

- التعامل مع القطاع الرسمي:

النموذج البياني رقم08: يشير إلى التعامل مع القطاع الرسمي

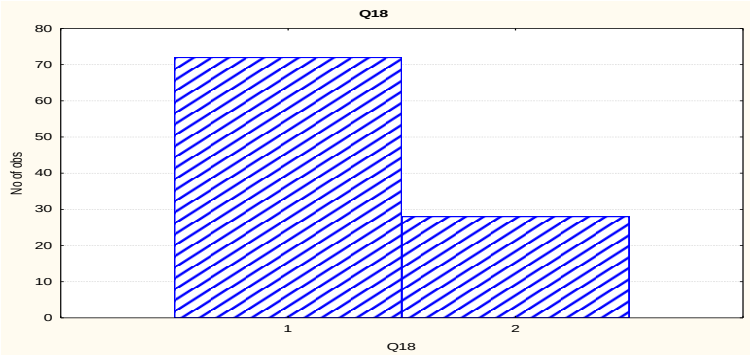

التفسير: فالمعاينة الأولى للشكل البياني تثبت أن هناك تعامل مباشر مع القطاع الرسمي من خلال عمليات التبادل واعتماد نفس قنوات تصريف السلع، بدليل أن 72 مؤسسة من ضمن المؤسسات المستجوبة تأكد تعاملها مع القطاع الرسمي، الأمر الذي يجعل من القطاع غير الرسمي عمودا فقريا وأيقونة لا بد منها لضمان بقائه في الحياة الرسمية.

- *رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية:*

الجدول رقم09: يشير إلى إمكانيات العودة إلى القطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	52	52	52	52
2	43	95	43	95
Missing	5	100	5	100

الجدول رقم09-أ : يشير إلى إمكانيات العودة إلى القطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	5	5	5	5
2	2	7	2	7
3	4	11	4	11
4	1	12	1	12
5	4	16	4	16
12	11	27	11	27
13	3	30	3	30
14	1	31	1	31
15	1	32	1	32
24	1	33	1	33
123	13	46	13	46
124	1	47	1	47
134	1	48	1	48
1234	3	51	3	51
1245	1	52	1	52
Missing	48	100	48	100

التفسير: بما أن النسبة شبه متكافئة بين الرغبة في العودة واللاعودة إلى الممارسة الرسمية أي 52% مقابل 43%، فالنسبة المتبقية، الممتنعة عن الإدلاء برئيها تثير الفرضية المقترحة لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي لكن بشروط (أنظر الجدول 19–أ). وما هو محير فيه، أن نتائج الدراسة القياسية تثبت أن 13% من المؤسسات الراغبة في العودة إلى القطاع الرسمي تربط عودتها بشرط الحصول تخفيضات جبائية أيضا تخفيض تكاليف تأمين العمالة مع حتمية تبسيط إجراءات الحصول على القروض، أيضا أن 11% من هذه المؤسسات تشترط حتمية وجود الشطين المذكورين حتى تعود إلى الممارسة الرسمية. في الأخير ما نسبته 4 % من المؤسسات غير الرسمية نوّهت إلى ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القروض و هو ما يفسّر ضمنيا عدم اقتناع هذه الأخيرة بفعالية النظام المصرفي الجزائري.

الخاتمة:

لقد ركزت الدراسة على عدة محاور ذات الصلة المباشرة بفرضية الدراسة كأسباب الانسحاب من القطاع الرسمي و التحول إلى القطاع غير الرسمي من حيث الدوافع إلى جانب دراسة نوعية العمالة العاملة و طبيعة المداخل السائدة بهذا القطاع كما تم التطرق إلى علاقة القطاعين فيما بينهما مما يمكننا من استنتاج آثارهما وتأثير كل منهما على الآخر. ومن جملة ما ركزت عليه الدراسة، آراء أرباب المؤسسات حول احتمال العودة إلى الممارسة الرسمية أو لا، أيضا التسهيلات التي يريدونها، ومختلف الصعوبات التي يتعرّضون في ضوء الممارسة غير الرسمية.

و عليه فمهما كانت التعريفات المقدمة والمقاربات المعتمدة، المتناولة لموضوع القطاع غير الرسمي، فان هذا الأخير يبقى مختلفا باختلاف وضعية البلد، ففي الجزائر مثلا، فان هذا القطاع يبرز كأنه إستراتجية جديدة في النموّ القائم على ترقية الأنشطة الصغيرة، فهو يمثل في ذلك حلا لمشاكل البطالة المستعسرة في أوقات الأزمات خاصة، من أجل هذا فان سياسة إدماج أو تعديل بنى هذا الأخير يجب أن تستجيب لشرطين صعبا التوافق: خلق مناصب العمل أولا تم تحسين الإنتاجية مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات القصوى لأنشطة هذا القطاع، وحتى تكون ديناميكيته أشد تنافسية يجب توفير معايير ضبط وتنظيم، من جهة أخرى حتمية توفير جملة مساعدات و إعفاءات ضريبية وجبائية كلية وجزئية أمر إلزامي، مع تسهيل عمليات الحصول على المساعدات المالية والقروض البنكية، حتى يسهل التكامل

والاندماج المستقبلي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، فالمسالة لا تقف عند عتبة الشرطين فحسب بل وإنها أعقد مما يتصوّره البعض وزيادة، فهي تقتضي تسهيل التحاق عمال القطاع غير الرسمي بالتكوين، ومن شأن هذه العملية الإسهام في تحسين خدماته ومنتجاته ، كذلك الإسهام في نمو وتضاعف المؤسسات غير الرسمية المستخدمة للتقنيات الحديثة، وهو ما يمكّنها من منافسة المؤسسات الرسمية من خلال المنتجات التي تعرضها سعرا وقدرة على اختراق الأسواق خاصة داخل المناطق التي لا تطالها منتجات القطاع الرسمي، وبازدياد المنافسة تصبح العملية عكسية فبدلا من جذب القطاع غير الرسمي إلى الممارسة الرسمية تسحب الأنشطة الرسمية إلى القطاع غير الرسمي وهذا ما يتطلب تغطية كاملة وإشرافا كليا من قبل الدولة على عملية الاندماج والتكامل حتى تكون الاستفادة متبادلة بين القطاعين خاصة من حيث مواجهة البطالة، وإلا فما الفائدة من وجود الدولة؟ تم أين هو دورها في تحمّل المخاطرة؟.

Références :

01) **BELARBI A & BOUNOUA C.,** 2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.

02) **BELARBI A.,** 2009, " le rôle du secteur informel dans la lutte contre le chômage", Revue périodique laghouat, N°:1 3, janvier 2009.

03) **BELARBI A.,** 2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana

04) **CHARMES J. and J. UNNI.,** 2001, "Employment in the Informal Sector and Informal Employment: New Insights from Recent Surveys in India, Kenya and Tunisia", 5th meeting of the Delhi Group on informal sector statistics, New Delhi, 19-21 September 2001.

05) **CHARMES J.,"** La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001.

06) **SCHNEIDER Friedrich**, **HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.,** 1989,"The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company

07) **ONS- Office National des Statistiques**, 2008, " enquête d'emploi auprès des ménages" , données statistiques.

08) **Projet de rapport.** 2005, " le secteur informel, illusions et réalités: les diplômés de la formation professionnelle et de l'enseignement supérieure " du 4 ème trimestre, ", CNES, Alger.

09) **ELAIDI A et BOUFENIK F.,** 2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.

10) **JACKLINE Wahba.,** 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.